المفعول له

الجميع اليه والمراد بالسبب الباعث ما هو سبب للاقدام على الفعل اما بتصوره او بوجوده ولا
يريد السبب الغائي فانه سبب في التصور ومسبب في الخارج وكلاهما منتف في قعدت عن الحرب جبنا
ولا يرد على التعريف نحو لم اضربه تاديبا لان التاديب ما انه يرجع الى النفي والمعنى ان للتاديب
منتف فالتعليل لفعل مذكور لفظا او الى النفي والمعنى تركت الضرب للتاديب فلا تعليل
لفعل مذكور معنى والزجاج يجعله مصدرا اما نظرا الى ان التاديب في مثل قولنا ضربته تاديبا
نوع من الضرب وهو الضرب الذي لاصلاح شان المضروب فيكون كالقهقرى في نحو رجع
القهقرى واما نظرا الى ان الاصل ضربته ضرب تاديب فحذف ضرب واقيم تاديب مقامه
نحو ضربته سوطا واعترض بانا نفهم التعليل من ضربته للتاديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق
وضربته تاديبا بمعناه فوجب ايضا ان يكون تعليلا لان التعليل والمصدرية راجع الى المعنى
لا الى امر لفظي فان كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وجب
تقدير اللام في المنكر المحض يعني انه اذا كان المفعول له فعلا صادرا عن فاعل الفعل المعلل
وجب ان يقدر اللام فيما هو نكرة محضة نحو ضربته تاديبا وقضيته هذا انه لا يجوز ذكر اللام في
محض المنكر ولم ار احدا من النحاة نقل ذلك الا عن ابي موسى الجزولي فانهم حكوا عنه منع الجر
مع المنكر وبهذا لا يظهر ان المؤلف عممه اذ لا تفصيل على هذا الراي بين النكرة المحضة وغيرها
بل منع جر المنكر مطلقا قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا ونص صاحب التسهيل على
ان المجرور منه باللام قليل لمنكر فيصيد كثير جره وابن الحاجب انما اشترط ما ذكره المؤلف لجواز حذف
اللام لا لوجوب تقديرها ومنع ذكرها لفظا وانما اشترط ذلك للجواز لتقوى القرينة الدالة على
حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثباتها في مع الظرف وكثير هو حذفها في موضع
لا تقوى فيه قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما
يغلب على الظن كونه علة لانه ملازم للتعليل غالبا فكان اشتراطه لئلا على حذف اللام ومن
النحاة من لم يشترط اتحاد الفاعل استدلالا بنحو قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق خوفا
وطمعا وسياتي الجواب عنه في المتن ومنهم من لم يشترط المقارنة واليه ميل الرضي ووقع في الكشاف

٢٩

الكشاف

٨٨

الكشاف في قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة والزينة فعل الزائن
وهو الخالق فاخذ بعضهم من هذا انه يكفي في جواز حذف اللام ان يكون مصدرا او
فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا يشترط المقارنة في الوجود قال صاحب النجم المقارنة
ليست بشرط بدليل الاية فان زينة منصوب بتقدير اللام ولم تكن موجودة عند الخلق
فالمعنى بالمقارنة هنا ان لا يكون متقدما ولا باس بالتاخير نحو شربت الدواء اصلاحا للبدن
والاصلاح متاخر عنه واقع عند الشرب وقال السخاوي في شرح المفصل ولا بد ان يكون
المصدر واقعا بعد الفعل وقال الطيبي في حاشيته على الكشاف وهذا مخالف للمشهور عن
ائمة النحو والاصل ان يفارق العلة المعلول ولا نسلم ان الزينة ليست مقارنة للخالق فان
حال الخلق زينة في نفسها واما الاصلاح في المثال فهو حال مقدرة ويحتمل ان يكون التقدير
ارادة اصلاح البدن الى هنا كلامه وجاز اي تقدير اللام في غيره وجاز اي في غير المنكر
المحض نحو جئتك اكرامك وضربته التاديب وجئتك احسانا مني اليك فيصدق على كل من ذلك
انه غير نكرة محضة اما الاول فلتعريفها بالاضافة والثاني فلانها معرفة باللام واما الثالث فلان النكرة الموصوفة
لم يتمحض تنكيرها فيجوز تقدير اللام في ذلك كله واما حيث تمحض التنكير فيكون التقدير واجبا
لما علم وقد سلف التنبيه على ما يقتضي التسبب في قبول هذا النقل فان الا نجعله ذكرا في
كلام الائمة المعتبرين بقلة حالهم في قاعل جار وهو الضمير المستتر في جاز تقدير اللام حالة
كونه ملتبسا بقلة كالمبتدأ في المعرف باللام كقوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر
الاعداء والكثير جره باللام والغالب فيما في المفعول له التنكير حتى منع الجرمي تعريفه وجعل
نصبه كنصب المصادر التي تكون حالا لا تقبل من تنكيره واعتذر عن قوله تعالى يجعلون اصابعهم في
اذانهم من الصواعق حذر الموت بانه بمعنى حاذرين الموت فتكون الاضافة غير محضة وعن
المجرور في قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور
فيه التقدير الذي ارتكبه في الاية ويحتمل ان يكون ما في البيت منصوبا على المفعولية اي مخافة
زعل المحبور او مصدرا اي زعلا زعل المحبور والمصدر نوعي كما قاله الرضي والعامل فيه مخافة